جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 10, Issue 2, Jun 2024

الإصدار العاشر، العدد الثّاني، يونيو 2024

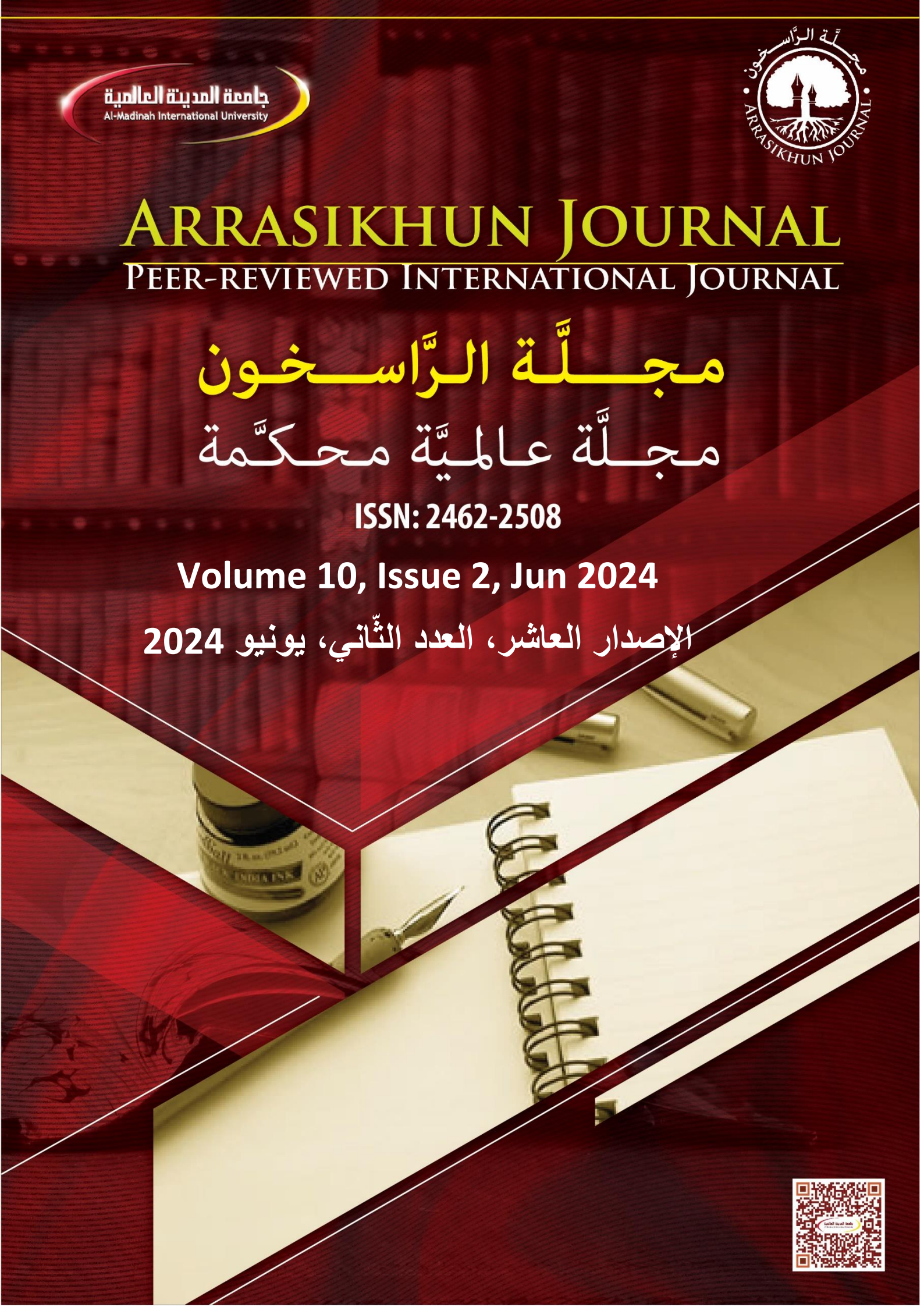

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار التاسع، العدد الثّاني، يونيو 2024

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1- التشبيهات القرآنية وأبعادها التربوية الأخلاقية (سورة القمر أنموذجا)	20-1
2- التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير (أهميته وآثاره)	40-21
3- الأساليب الدعوية الخُلُقِيّة عند الأنبياء والدعاة مع أفراد أسرهم في القرآن الكريم	68-41
4 - الفروق الأصولية في مباحث دلالات الألفاظ عند ابن النجار من خلال كتاب شرح الكوكب المنير جمعا ودراسة	92-69
5 - إصدارات الشيعة لنشر الرفض في سريلانكا (دراسة وصفية تاريخية)	111-93
6 - سلطات رئيس الدولة بين الفقه الإسلامي والدستور الصومالي: دراسة مقارنة	145-112
7 - إدارة المخاطر في عقد المشاركة المنتهية بالتمليك في الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية	167-146

ثانياً: الدّراسات اللّغوية

البحث	صفحة
8. توظيف استراتيجيَّات التَّعلُّم التَّعاوني في معالجة الفروق الفرديَّة لمتعلِّمي اللُّغة العربيَّة النَّاطقين بغيرها	186-168
9. دور المعلِّم في إدارة التَّنوُّع الثَّقافي وتوظيفه في تنمية الكفاءة التَّواصليَّة لمتعلِّميّ اللُّغة العربيَّة النَّاطقين بغيرها	206-187

ثالثًا: الدّراسات باللغة الملايوية

البحث	الصّفحة
KENALI ISLAM MELALUI MODEL DAKWAH AMIRAH MDA 2024))	207-219

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التّحرير : الأستاذ الدّكتور / داود عبد القادر إيليغا

مدير هيئة التّحرير: الأستاذ المساعد الدّكتور سامي سمير عبد القويّ

نائبة مدير هيئة التّحرير: الأستاذة/ عايدة حياتي بنت محمد سند

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكّمو أبحاث العدد (حسب التّرتيب الأبجدي):

- الأستاذ الدّكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ الدّكتور/ داود عبد القادر إيليغا
- الأستاذ الدكتور عبد الرحمي سولوغ
- الأستاذ المساعد الدّكتور سمير سعيد الحصري
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ إبراهيم بيومي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أنيس الرّحمن منظور الحقّ
- الأستاذ المشارك الدكتور إسماعيل بن مت
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ حساني محمد نور محمد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق نصر الدّين
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم بخيت
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي البدوي سرحان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وان مت بن حاج سليمان
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ وليد علي الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر محمّد عبدر الرحمن طرشاني

Arrasikhun Journal, Volume 10, Issue 2, June 2024

ISSN: 2462-2508

التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير (أهميته وآثاره)

The Historical Sequence of Writing in Tafsir: Its Importance and Effects

الأستاذ المشارك دكتور/ د. سامي بن مسعود الجعيد

استاذ التفسير وعلوم القرآن ا
لمشارك بقسم الكتاب والسنة بكلية
الدعوة وأصول الدين بجامعة أم
القرى
Smjaid@uqu.dedu.sa

الملخص

تناول الباحث دراسة التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير من جهتين وجعلهما مبحثين: الأول: يتعلق بأهمية العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير، وأبرز الباحث ثلاثة أمور رئيسة تحمل في طياتها جزئيات كثيرة، فتكلم عن أهميته من خلال الوقوف على ماهية علم التفسير، والمنهجية العلمية في دراسته، ودوره في سبر حركة التفسير وطرائق التأليف فيه، وعلاقة علم التفسير بغيره من العلوم وأثر ذلك. الثاني: جاء ليكشف عن آثار العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير، وتوّجه بثلاثة أمور كلية هي الوقوف على موارد المفسرين ومصادرهم، وعلى مواطن النقص أو الخلل في بعض التقسيمات للتفسير وأصوله، وختم ذلك بأثره في تكميل مواطن النقص وتقويم العمل. وخلُص الباحث إلى أن الخلل في تصور علم التفسير وتعريفه، وبيان حد المفسر، والخطأ في تلقيه وتعليمه إنما هو نتاج عدم العناية بتاريخ التفسير وسبر أغواره. وأن الوقوف على طرائق المفسرين في تفاسيرهم، ومعرفة مصادرهم ومواردهم، والحكم الصحيح على مسائله ودفع الإشكال عنه، سبيله سبر تاريخه وتتبع أحواله.

الكلمات المفتاحية: التسلسل، التفسير، التاريخي.

ISSN: 2462-2508

Abstract

The researcher studied the historical sequence of writing in Tafsir from two perspectives, making them two main topics. Firstly, this is about the importance of care-giving to the historical sequence of writing in Tafsir. The researcher highlighted three main aspects, each containing various subtopics. He discussed its importance through understanding the essence of the science of Tafsir, the scientific methodology in his study, its role in exploring the movement of Tafsir and the methods of authorship in it, and the relationship of Tafsir to other sciences and its impact. Secondly, it aims to reveal the effects of paying attention to the historical sequence of writing in Tafsir. It is centered around three comprehensive matters: identifying the sources and references of the Mufassirin (exegetes), recognizing the areas of deficiency or error in some writings of Tafsir and its principles, and concluding with its impact on addressing these deficiencies and refining the work. The researcher concluded that the misconceptions about the science of Tafsir, its definition, the qualifications of a Mufassir (exegete), and the errors in its reception and teaching are a result of neglecting the history of Tafsir and delving into its depths. Understanding the methods of the Mufassirin in their Tafsir, knowing their sources and references, and making accurate judgments on its issues while resolving ambiguities are achievable through exploring its history and tracing its developments.

Keywords: sequence, classification, history.

ISSN: 2462-2508

المقدمة:

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وأنزل علينا القرآن تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وخاتم النبيين، وقائد الغر المحجلين، وآله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسانه واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد أنزل الله كتابه القرآن الكريم على النبي الكريم في نيف وعشرين سنة، فبلّغه عليه الصلاة والسلام لأمته، وتلقاه أصحابه منه لفظاً ومعنى، وبلغوه إلى من بعدهم، وهكذا تتابع الأمر حتى وصل إلينا.

وهذا الإرث المتعلق ببيان المعنى متنوع المشارب، ومتعدد الطرائق، ولكلٍ فيه وجهة هو موليها.

ولما كان الأمر كذلك، كان لاستقرائه أهمية بالغة، بغية الكشف عن ملامحه وحدوده، ومناهجه واتجاهاته، وعلاقته بغيره من العلوم.

وجاء هذا البحث ليكشف عن أهمية السبر التاريخي لهذا الإرث العظيم، وآثار ذلك السبر، وسميته (التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير-أهميته وآثاره-).

❖ **أهمية الموضوع:**

ورثت الأمة بنتاجها التفسيري لأبناء هذا الجيل إرثاً ضخماً وكثيراً، وكل يوم تشرق شمسه، يبرز فيه سفر من أسفار التفسير، إما محقّقاً أو معثوراً عليه بين مخطوطات المكتبات.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الدعوة إلى سبر تلك المصنفات عبر التسلسل التاريخي لها يقود إلى:

1- دقة وعمق الكتابة في تاريخ هذا العلم؛ إذ إن تاريخ العلوم كاشف عن نشأتها وتطورها ومراحل تدوينها وأبرز منعطفات التأليف فيها، فضلاً عن إبراز جهود العلماء في ذلك وطرائقهم في التأليف.

2- التصور الصحيح والحكم العادل لما دونه علماء التفسير منذ نشأته وإلى عصرنا الحاضر، والخروج بنتائج دقيقة، وتفسيرات سليمة لأي دراسة تتعلق بحقبة معينة أو منهج أو اتجاه ظاهر.

3- الكشف عن طريقة البناء العلمي لطالب علم التفسير، إذ السير على سنن المتقدمين في تلقي وتعليم التفسير هو المهيع الصحيح، والمورد العذب الزلال لفهم كتاب الله عز وجل.

❖ **الدراسات السابقة:**

كثيرة هي الدراسات العلمية المتعلقة بتاريخ تفسير، بيد أني لم أقف على دراسة واحدة تتعلق بأهمية وآثار السبر للتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير، ومن هنا، فإن غاية هذا البحث بيان الأهمية والآثار، وما سيذكر في أثنائه من قضايا ومسائل دقيقة إنما هي على سبيل الإيضاح والتقرير، لا على سبيل البحث والتحقيق.

وإني لأرجو أن يضيف هذا البحث للباحثين وللمكتبة القرآنية إضافة مميزة.

❖ **خطة البحث:**

تتكون خطة البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وهي كالآتي:

- **المقدمة**:

وتشتمل على أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه وإجراءاته.

- المبحث الأول: أهمية العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقوف على ماهية العلم والمنهجية العلمية في دراسته.

المطلب الثاني: سبر حركة التفسير، وطرائق التأليف فيه.

المطلب الثالث: علاقة علم التفسير بغيره من العلوم وأثر ذلك.

ISSN: 2462-2508

- المبحث الثاني: الآثار المترتبة على العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير وتحته ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: الوقوف على موارد المفسرين ومصادرهم.
المطلب الثاني: الوقوف على النقص أو الخلل في بعض التقسيمات في التفسير وأصوله.
المطلب الثالث: تكميل مواطن النقص وتقويم العمل.
- الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات

❖ **منهج البحث وإجراءاته:**

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي وكذلك التحليلي، واتبعت في سيري أثناء البحث الإجراءات الآتية:

1- سبرت الدراسات المتعلقة بتاريخ التفسير، وحللتها، وصغت النتائج التي خرجت بها على هيئة مباحث ومطالب قام عليها سوق البحث.

2- أشير إلى أصول المسألة التي أود الإشارة إليها دون توسع في تقريرها وتحقيقها، وأحيل غالباً إلى مظان بحث المسألة إن كان ثمة فائدة في ذلك.

3- وثقت النصوص العلمية التي أفدت منها في هذا البحث من مصادرها العلمية المعتبرة.

هذا، فإن من فضل الله علي وتوفيقه أن يسر لي كتابة هذا البحث، وهيأ لي أسبابه وأعان، فما كان فيه من صواب فلله الحمد والمنة أولا وآخرا، وإن كان فيه من زلل ونقص فمن العبد الضعيف، والله يغفر ويتجاوز، ويشكر لمن ينصح له، ويقومه ويسدده، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: أهمية العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقوف على ماهية العلم والمنهجية العلمية في دراسته.
المطلب الثاني: سبر حركة التفسير، وطرائق التأليف فيه.
المطلب الثالث: علاقة علم التفسير بغيره من العلوم وأثر ذلك.

❖ المطلب الأول: الوقوف على ماهية العلم، والمنهجية العلمية في دراسته.

لا شك أن علم التفسير من أعظم العلوم وأشرفها؛ إذ شرف العلم من شرف المعلوم، فهو يتعلق ببيان كتاب الله عز وجل.

ولما كان الأمر كذلك فقد تنافس العلماء في التأليف فيه، فتنوعت مشاربهم، وتعددت طرائقهم، وتباينت أساليبهم، كل قد سلك شعباً، وما ذاك إلا نتيجة لمفهوم هذا العلم عنده، ومن هنا فسيكون الحديث في هذا المطلب عن ثلاثة أشياء مهمة، لا يمكن أن يوقف على ماهيتها وحقيقتها إلا من بوابة الاستقراء التام لصنيع أولئك المؤلفين.

الأول: حد علم التفسير:

لم يتطرق المتقدمون إلى تعريف التفسير- كعادتهم مع بقية الفنون-، وذلك لوضوح الأمر بالنسبة لهم، وإنما تعرض المتأخرون لذلك لحاجتهم إلى ضبط العلوم، الأمر الذي أدى إلى تفاوتهم في ضبط حده؛ ولذلك فإنك وأنت تقرأ بعض تعريفاتهم تجد أنهم ينصون على بيانها وذكر محترزاتها[1].

وانحصر عمل بعض المعاصرين في الموازنة والمقارنة بين تلك التعريفات واختيار وترجيح تعريف منها[2].

(1) كما فعل أبو حيان في البحر المحيط (57/1-58)، والزرقاني في مناهل العرفان (423/1).
(2) انظر على سبيل المثال: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، للطيار (ص65 وما

ISSN: 2462-2508

بل عد بعض العلماء اعتبار التفسير علماً هو من باب التسامح كما فعل الطاهر بن عاشور في المقدمة الأولى من مقدمات تحريره[1].

كل ذلك يدل على أن مصطلح التفسير لم يكن واضحاً جلياً ومتفقاً عليه؛ الأمر الذي أفرز خللاً في ممارسة التفسير، وأحدث إشكالاً فيما يدخل في حد التفسير وما لا يدخل مما هو مبثوث في كتب التفسير، ومقدار التقاطع بين تلك المعلومات مع العلوم الأخرى، بل تعداه إلى وصف بعض الكتب والحكم عليها كما قيل في شأن مفاتيح الغيب للرازي بأن فيه كل شيء إلا التفسير[2]. وكذلك الإشكال في الفرق بين التفسير وغيره من المصطلحات المقاربة له، كالتأويل، والاستنباط، والتدبر[3].

ويزداد الأمر تعقيداً حين تنظر إلى تقسيمات بعض المعاصرين للتفسير، وتسميتها بالتفسير الإجمالي والتحليلي والمقارن والموضوعي. مع كون الأربعة مضافة إلى مفردة التفسير.

وتولد من هذا الإشكال في هذه القضية قضية أخرى وهي المتعلقة بمصطلح المفسر.

ثانيًا: مصطلح المفسر:

هذا المصطلح لم يحظ بتعريف واضح ومحدد من قبل العلماء، وإنما كتبوا كتباً ترجموا فيها لعلماء اشتغلوا بتفسير القرآن أطلقوا عليها طبقات المفسرين، والتأليف في هذا النوع جاء متأخراً على يد جلال الدين السيوطي[4].

والمتتبع لما كتب في كتب الطبقات هذه يجد صعوبة في تحديد هذا المصطلح، فهل كل من كانت له مشاركة في علم التفسير أو كتب فيه هل يعد مفسراً؟[5].

ويتفرع على هذه المسألة، ما يتعلق بالشروط والآداب التي تتعلق بالمفسر نفسه، والعلوم التي يحتاج إليها أثناء ممارسته للتفسير، ويتفرع عن هاتين المسألتين مسألة أخرى وهي:

ثالثًا: المنهجية العلمية في دراسة التفسير.

إذا كان الغموض والتباين يكتنف تعريف التفسير، ومن هو المفسر، فمن باب أولى أن ينتقل إلى هذه المسألة، ولذلك نجد اضطراباً واضحاً، وتبايناً كبيراً في رسم المنهجية العلمية التي يمكن لطالب العلم أن يقتفيها، لا سيما وأن جلّ كتب التفسير لا يبنى بعضها على بعض، فالذي يقترح لطالب العلم المبتدئ أن يشرع أولاً بقراءة تفسير السعدي ثم يترقى إلى قراءة تفسير ابن كثير، ومنه إلى تفسير الطبري، هل هي نفس المنهجية لمن يقترح على الطالب أن يبتدئ بتفسير النسفي ثم بتفسير البيضاوي ثم بتفسير الزمخشري؟

فعلى أي أساس تم اقتراح تلك التفاسير؟ وما الغاية من كل تفسير تتم قراءته ودراسته يراد من الطالب تحقيقها؟ وهل كان لدى السابقين منهجية واضحة في تلقي علم التفسير؟

إن النظر في التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير كفيل بأن يكشف الغموض الذي يكتنف هذه المسائل الثلاث، فسبر مصطلح التفسير من خلال تتبعه في كلام العلماء والممارسة الفعلية

بعدها)، اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق، لمحمد سليمان (ص32 وما بعدها).

(1) انظر: التحرير والتنوير (12/1).

(2) عبارة نقلها أبو حيان في تفسيره عن بعض المتطرفين (264/1)، ونقلها الصفدي عن ابن تيمية. انظر: الوافي بالوفيات (179/4). وراجع النقاش حول هذه العبارة في ملتقى أهل التفسير (الرابط).

(3) انظر: ما كتبه الدكتور مساعد الطيار في كتابه: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبير والمفسر.

(4) انظر: علم طبقات المفسرين، لمحمد آل عابد(ص25).

(5) انظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبير والمفسر، للطيار(ص208).

ISSN: 2462-2508

له يمكن أن يقرب ملامح وحدود هذا العلم، فمصطلح التفسير وإطلاقه في عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم ليس هو كما ينظر إليه من جاء من المعاصرين في قصره على جزئية معينة، فالتوسع في مصطلح التفسير كان معلوماً عند المتقدمين، فكتب السنة مثلاً التي ترجمت لبعض كتبها بكتاب التفسير لم يكن يقصد أصحابها كشف المغلقات وتقرير المسائل، بل كانوا يقصدون فيه إخراج حديث مناسب متعلق به ولو بوجه[1].

بل تجاوز الأمر إلى عناوين كتبهم التي تحمل اسم التفسير، فلو نظرنا إلى ما ألفه جلال الدين السيوطي -وهو متأخر- في كتابه الذي حمل اسم (التحبير في علم التفسير)، رغم أن مادته لا تتعلق بالتفسير، دلّ ذلك على أن هذا المصطلح يحتاج إلى تتبع ودراسة.

وقل مثل ذلك في مصطلح المفسِّر الذي ينبغي أن يتتبع في كتب التراجم والطبقات، ومتى وضعت له شروط وآداب وخصال يلتزم بها، وما الحامل لذلك، وهل تتفاوت كل شروط من عصر إلى آخر.

والأمر نفسه يكون مع المنهجية خصوصا إذا علمنا أن هذا الأمر قد كان واضحاً وبيناً عند المتقدمين، وما صنيع الواحدي لتفاسيره الثلاثة وابن الجوزي[2] إلا دليلاً على ذلك، إضافة إلى الكتب التي كتب لها القبول وأضحت مقررات دراسية في المساجد والدور والكتاتيب.

❖ المطلب الثاني: سبر حركة التفسير وطرائق التأليف فيه.

من المتقرر عند الباحثين في تاريخ العلوم أن الحديث عن تاريخ أي علم وحركة التأليف فيه، لا بد وأن يبنى على سبر تاريخ العلم بدءاً من نشأته وانتهاء إلى عصر الكاتب، وأن الخلل في الدراسة والسبر يؤدي حتماً إلى خلل في النتيجة.

هذا وإن تاريخ التفسير لم يحظ -حسب علمي- على دراسات وافية تكشف عن حركة التأليف فيه وطرائق المفسرين في ذلك.

ويمكن أن نبرز أهمية العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير في سبر حركة التفسير وطرائق التأليف فيه فيما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بنشأة وتدوين التفسير، ذلكم أن بعض الباحثين يذهب إلى أن التدوين لهذا العلم لم يكن مستقلاً في وقت مبكر، بل كان جزءاً من تدوين الحديث[3]، وهذا أمر يلفظه ويأباه سبر تاريخ التفسير، وهو أمر ربما تلقفه الباحثون مما كتبه المستشرقون الذين قصدوا به الطعن في هذا العلم، وأن الاشتغال بالتفسير قبل ذلك كان منظوراً إليه بعين الارتياب، وجعل النصوص الواردة عن السلف في التحذير من التفسير بالرأي مطية لهم في ذلك، وافتروا أن الصحابة -رضوان الله عليهم- قد توسعوا في الأخذ عن أهل الكتاب، وأنه قد راج عليهم ما حوته تلك الكتب من المغالطات، وبنوا على ذلك نتائج باطلة يردها استقراء تاريخ العلم[4].

ثانياً: فيما يتعلق بتطور التأليف في علم التفسير، فإذا أمعنا النظر في سبر تلك المرحلة فإنه يمكن تقسيم الحديث عنها من جهتين[5]:

---

(1) انظر: فيض الباري على صحيح البخاري للكشميري (186/5).

(2) انظر: الوجيز للواحدي (85/1)، زاد المسير (11/1).

(3) انظر: التفسير والمفسرون للذهبي (97/1).

(4) انظر: مذاهب التفسير الإسلامي، لجولد تسيهر (ص73-116)، وللاستزادة: انظر: تفسير القرآن الكريم في كتابات المستشرقين د/عبدالرزاق هرماس.

(5) انظر: نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره، لفريدة زمرد (ص9-10).

ISSN: 2462-2508

الأولى: من حيث السبر الأفقي، وهو الذي يرصد حركة العلم وتطوره عبر العصور، وذلك من خلال دراسة مراحله، وأعلامه، ومدارسه، واتجاهاته، والمؤلفات فيه، وهذا الرصد يوقف الباحث على توصيف حركة العلم ما بين القلة والكثرة في التأليف، والتجديد والجمود والتقليد، وبروز الاتجاهات التفسيرية المتعددة كالتفسير الفقهي واللغوي والإشاري ونحو ذلك، إضافة إلى تفسير بعض الظواهر المصاحبة للتأليف في التفسير كظاهرة الاختصار للكتب التفسيرية والتحشية عليها، وتخريج أحاديثها ونحو ذلك.

الثانية: من حيث السبر العمودي، وهو الذي يرصد حركة العلم من حيث تطور النظريات والمناهج، وأثرها في صبغة المادة التفسيرية، إضافة إلى البحث عن أجوبة علمية دقيقة فيما يتعلق بالإشكالات العلمية التي تحف مسيرة التأليف في التفسير.

ولا يمكن لأي باحث يتناول أي قضية في التفسير بالتحليل والدراسة تتعلق بهاتين الجهتين إلا ولا بد أن يستصحب التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير.

وهذا بعينه ما أدركه الدكتور الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون، واعتذر به عن تغطية موضوع كتابه، حيث يقول: "وبعد فهل يكون في مقدوري وقد اندرست معظم كتب التفسير أن أتكلم عن التفسير وما ألف فيه في جميع مراحله الزمنية؟ اللهم إن هذا أمر لا أقدر عليه إلا إذا جمع بين يدي كل ما كتب في التفسير من مبدأ نشأته إلى يومنا هذا، وكان لدي من الوقت ما يتسع لدراسته كله، وأنى لي بذلك؟"[1].

(1) التفسير والمفسرون (104/1). وانظر ما انتقد على الذهبي في طريقته في كتابه التفسير والمفسرون ما كتبه الأستاذ خليل اليماني بعنوان: تصنيف التفاسير قراءة في التصنيفات المعاصرة.

❖ المطلب الثالث: علاقة علم التفسير بغيره من العلوم وأثر ذلك.

لا شك أن العلوم تتفاضل، ويتقدم بعضها على بعض، بيد أنها متعلقة ببعضها البعض، ولا يستغني منها علم عن غيره[2].

ولما كان علم التفسير علم غاية يطلب لذاته كما هو الحال في علم الحديث، فإن كل ما يخدم هذين الأصلين من العلوم هو آلة لفهمهما.

ولهذا تفاوت العلماء في اشتراط معرفة المفسر بهذه العلوم -أعني علوم الآلة- ما بين مقل ومكثر، ومقرّب ومبعد[3].

وكل من برع في علم من هذه العلوم ظهر أثر صنعته في تعاطيه لعلم التفسير، "واقتصر فيه على ما تمهر هو فيه، كأن القرآن أنزل لأجل هذا العلم لا غير، مع أن فيه تبيان كل شيء، فالنحوي تراه ليس له هم إلا الإعراب، وتكثير الأوجه المحتملة فيه، وإن كانت بعيدة، وينقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلفياته، والإخباري ليس له شغل إلا القصص واستيفاؤها والأخبار عمن سلف، سواء كانت صحيحة أو باطلة، والفقيه يكاد يسرد الفقه جميعاً، وربما استطرد إلى إقامة أدلة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية أصلاً، والجواب عن أدلة المخالفين، وصاحب العلوم العقلية قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة، وخرج من شيء إلى شيء حتى يقضي الناظر العجب، والمبتدع ليس له مقصد إلا تحريف الآيات، وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه لو لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد لها موضعا له فيه أدنى مجال سارع إليه"[4].

(2) انظر: رسالة مراتب العلوم لابن حزم (ص:81).
(3) انظر: المفسر، شروطه، وآدابه، مصادره (ص99 وما بعدها).
(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (427/1) بتصرف.

ISSN: 2462-2508

ولم يقف الأمر عند علوم الآلة بل تعداها إلى غيرها من العلوم كعلم التصوف وعلم الكلام والعلوم التجريبية حتى ظهر عندنا ما يسمى بالتفسير الإشاري، والتفسير العلمي ونحو ذلك.
والسبر التاريخي للتصنيف في كتب التفسير يمكن أن يكشف لنا علاقة التفسير بغيره من العلوم المذكورة آنفاً ومدى تأثير تلك العلوم على سير عملية التأليف في التفسير، وعملية التفسير نفسه. ويمكن أن يظهر ذلك من جهتين:
الأولى: مدى حاجة علم التفسير للعلوم المذكورة آنفاً -علوم الآلة وغيرها-، والمقدار الذي يحتاجه المفسر من هذه العلوم لتوظيفه في عملية التفسير، وهذان الأمران يتمان بسبر كتب التفسير والممارسة العملية للمفسر، وقد أدرك العلماء عمق هذه القضية وأثرها، وفي ذلك يقول الشاطبي -رحمه الله-: "العلوم المضافة إلى القرآن تنقسم على أقسام:
قسم كالأداة لفهمه واستخراج ما فيه من الفوائد، والمعين على معرفة مراد الله تعالى، فهذا لا نظر فيه هنا. ولكن قد يدّعى فيما ليس بوسيلة أنه وسيلة إلى فهم القرآن، وأنه مطلوب كطلب ما هو وسيلة بالحقيقة، فإن علم العربية، أو علم الناسخ والمنسوخ، وعلم الأسباب، وعلم المكي والمدني، وعلم القراءات، وعلم أصول الفقه معلوم عند الجميع أنها معينة على فهم القرآن، وأما غير ذلك فقد يعده بعض الناس وسيلة أيضاً ولا يكون كذلك، كما في حكاية الرازي في جعل الهيئة وسيلة إلى فهم بعض الآيات، وكزعم ابن رشد الحكيم في أن علوم الفلسفة مطلوبة؛ إذ لا يفهم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلا بها، ولو قال قائل: إن الأمر بالضد مما قال لما بعد في المعارضة.
وشاهد ما بين الخصمين شأن السلف الصالح في تلك العلوم، هل كانوا آخذين فيها، أم كانوا تاركين لها أو غافلين عنها؟ مع القطع بتحققهم بفهم القرآن، يشهد لهم بذلك النبي ﷺ والجمع الغفير، فلينظر امرؤ أين يضع قدمه، وثم أنواع أخر يعرفها من زاول هذه الأمور، ولا ينبئك مثل خبير، فأبو حامد ممن قتل هذه الأمور خبرة، وصرح فيها بالبيان الشافي في مواضع من كتبه"[1].
الجهة الثانية: أثر تلك العلوم على عملية التفسير نفسه والتأليف فيه، فتصنيف كتب التفسير على حسب الاتجاهات هو نتيجة لما حوته تلك الكتب من مواد علمية، وهذا الأمر لم يقف عند هذا الحد بل ما أُلف في علوم القرآن على وجه الجمع وقَصد به أصحابه أن يكون مقدمة لتفاسيرهم[2] تأثر بتلك العلوم، فكلٌ من ابن الجوزي والزركشي والبلقيني والسيوطي كلهم نصّوا على أن تأليفهم لتلك الكتب كان مشاكلة لما أُلف في علوم الحديث، ولذلك تباينت عندهم الأنواع، وابتُكرت أنواع كانت على سنن علوم الحديث[3].
وهذا الأمر يدعونا إلى دراسة المسائل المشتركة بين علوم القرآن الذي يكون التفسير جزءاً منها وبين بقية تلك العلوم، وأوجه الاشتراك والاختلاف، ونشأة المسائل والأقوال وأثرها في النتائج، وهو ما يسميه المعاصرون الدراسات البينية[4].

(1) الموافقات (4/199-198) بتصرف.
(2) انظر: فنون الأفنان لابن الجوزي (ص141)، البرهان في علوم القرآن للزركشي (1/102)، مواقع العلوم للبلقيني (ص:255) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (1/4).
(3) انظر: المسائل المشتركة بين علوم القرآن وعلوم الحديث للشاووش (ص:61).
(4) انظر: الدراسات البينية القرآنية، مدخل منهجي لعلاقة القرآن الكريم وعلومه بالتخصصات الأخرى، عمر الدهيشي، محمد الأنصاري (ص:29 وما بعدها).

ISSN: 2462-2508

أما من حيث النص القرآني المفسر، فعلوم الآلة خادمة له، فإن تجاوز المفسر في المقدار الذي يحتاجه منها للبيان وحمل مصطلحاتها على آيات القرآن أو تجاوز تلك العلوم إلى غيرها مما ليس بخادم للتفسير وقع في الخطأ، والخطأ حينئذ يكون وقع من جهتين:

الأولى: من جهة عدم مراعاة المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به، فإن تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه منشأ الغلط، لا سيما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية[1].

الثانية: "من جهة حمل ألفاظ القرآن الكريم على معان اعتقدوها أو مصطلحات اصطلحوا عليها، فهم راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن الكريم من الدلالة والبيان. فإما أن يسلبوا ما دل عليه اللفظ القرآني وما أريد به، وإما أن يحملوه على ما لم يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته في المعنى باطلاً، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً، فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول"[2].

هذا وإنه من خلال تتبع التسلسل التاريخي في التفسير يمكن أن يظهر للباحثين أسباب الخطأ في التفسير، ونشأة الدخيل في التفسير، وبداية الانحراف فيه، وما إلى ذلك مما يتعلق بتأثير تلك العلوم على التفسير.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على العناية بالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الوقوف على موارد المفسرين ومصادرهم.

المطلب الثاني: الوقوف على النقص أو الخلل في بعض التقسيمات في التفسير وأصوله.

المطلب الثالث: تكميل مواطن النقص وتقويم العمل.

❖ المطلب الأول: الوقوف على موارد المفسرين ومصادرهم.

لا شك أن المصنفات في التفسير متفاوتة ومتباينة لا من جهة المادة العلمية، ولا من جهة طريقة العرض، ذلكم أن المفسر تكتنفه وتعتريه عدة عوامل تؤثر في تأليفه، وعلى رأسها الدواعي الحاملة على التأليف، وغالباً ما يصرح بها المؤلف نفسه في مقدمة تفسيره[3] وهي في الأعم الأغلب توحي بانتقاء موارده ومصادره.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن كتب التفسير مع ذكر المصادر لا تخلو من حالين:

الأول: كتب نصت على ذكر المصادر التي استقى منها المؤلف، سواء صرح بها المفسر في مقدمة كتابه[4]، أو نثرها بين صفحاته[5]، وهذه الحال الوصول إليها يسير، وذلك باستقراء الكتاب، وهو غالب عمل من يكتب في مناهج المفسرين.

الثاني: كتب لم ينص أصحابها على ذكر المصادر، وهذا هو حال غالب كتب التفسير، وهذه الكتب لا يمكن الوقوف على مصادرها

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص:158)، مجموع الفتاوى (94/15).

(2) مقدمة في أصول التفسير (ص159 وما بعدها) بتصرف.

(3) انظر على سبيل المثال: جامع البيان للطبري (7/1)، معالم التنزيل للبغوي (34/1).

(4) انظر ما ذكره الثعلبي في مقدمة تفسيره الكشف والبيان (16/1 وما بعدها).

(5) انظر على سبيل المثال: ما جمعه الدكتور حاتم الضامن في بحثه الموسوم بـ (مصادر القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن).

ISSN: 2462-2508

إلا من خلال السبر التاريخي للتصنيف في التفسير.

ومن آثار السبر للتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير في معرفة مصادر المفسرين ومواردهم:

أولًا: الكشف عن مصادر المفسرين الذين لم ينصوا عليها، والتي نقلوا منها نقلاً مباشراً دون عزو، فإن من عادة غالب المتقدمين أن ينقلوا ممن تقدمهم، وأحيانا يكون النقل طويلاً، مما يوهم القارئ في العزو إلى المصدر المتأخر دون معرفة للمتقدم، وكذلك في نسبة الآراء والترجيحات إلى غير أصحابها، وهذا بلا شك قصور واضح في الوقوف على مصادر الكتب، فكم من أقوال وآراء واختيارات نسبت إلى متأخر وهي في حقيقة أمرها من بنات أفكار المتقدم[1].

ثانياً: في التعامل مع هذه المنقولات، فتارة تكون تلك المنقولات ليست بالنص، وإنما هي بالمعنى، فيدخلها الزيادة والنقصان من جهة، أو التصحيف والتحريف من جهة أخرى، أو كان في النقل اختصار مخل[2]، أو كان النقل بواسطة مصادر أخرى[3].

ثالثاً: أحيانا تكون تلك المنقولات من مصادر قيمة وتكون في عداد المفقود الذي لم يصل إلينا[4]، أو تكون من نسخ غير النسخ المطبوعة والمتداولة[5]، أو تكون تلك المنقولات قد نسبت إلى غير أصحابها في مصادر أخر ونحو ذلك[6].

رابعاً: تمايز كتب التفسير وتباينها من حيث كونها تنقسم إلى مصادر أصلية ومصادر فرعية، وأعني بالمصادر الأصلية أمّات كتب التفسير التي يثوب إليها المفسرون ومنها يصدرون، والمصادر الفرعية ما يمكن أن يطلق عليها بالمصادر الثانوية.

فلو نظرت إلى تفسير الطبري مثلاً لرأيته علامة فارقة في كتب التفسير، وذلك باعتباره مصدراً رئيساً في نقل أقوال السلف، أو حتى في آرائه وترجيحاته، واعتماد من جاء بعده عليه، ولو نظرت إلى كشاف الزمخشري وما أحدثه من منعطف مهم في التفسير وأثره فيمن بعده سواء من جهة الاختصار أو الإفادة أو حتى الاستدراك عليه، ولاحظ أثره في تفسير الرازي والبيضاوي والنسفي وأبي السعود وانتهاء بابن عاشور في التحرير والتنوير، هذا فيما يتعلق بالمشرق الإسلامي.

أما المغرب الإسلامي فتفسير ابن عطية علامة فارقة في تاريخ التفسير فيه، وأثره جليٌ في تفسير القرطبي وأبي حيان وابن جزي وابن عرفة وغيرهم.

---

(1) وهذه مشكلة يقع فيها كثير من الباحثين من طلبة الدراسات العليا، وهذا خلل في الاستقراء والمنهج.

(2) وهذا ظاهر وكثير في كتب الحواشي وفي الكتب التي تقصدت تعقب الزمخشري في كشافه كالبحر المحيط لأبي حيان ومحاكاة السمين لهما. انظر وقارن مثلاً ما كتب حول تفسير الآية (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ) [الأنعام: 100]. الكشاف (52/2)، البحر المحيط (164/12)، الدر المصون (83/5).

(3) انظر على سبيل المثال ما نقله الشوكاني عن ابن عطية بواسطة القرطبي -رحمة الله على الجميع- وقارنه عند تفسير قول الله تبارك وتعالى (ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ) [البقرة: 28]. المحرر الوجيز (337/1)، الجامع لأحكام القرآن (374/1)، فتح القدير (151/1).

(4) انظر: على سبيل المثال النقولات التي أوردها الحافظ ابن كثير عن تفسير ابن مردويه الذي يعد مفقودا إلى اليوم.

(5) انظر على سبيل المثال: الزيادة التي ذكرها الثعلبي عن الفراء عند تفسير قول الله تعالى (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ) [البقرة: 182]. (388/4).

(6) انظر على سبيل المثال: ما جمعه الأخ عبدالرحمن المشد بعنوان: النصوص التي نسبها ابن عطية للطبري وهي غير موجودة في تفسيره.

ISSN: 2462-2508

ومعرفة ذلك عبر التسلسل التاريخي يريح الباحث ويوقفه على المصادر الأصلية والفرعية، ويفيده في كيفية التعامل معها، والإفادة منها، والله أعلم.

❖ **المطلب الثاني: الوقوف على النقص أو الخلل في بعض التقسيمات في التفسير وأصوله.**

المطالع للأطروحات العلمية في الساحة يجد أن بعضها يتناول تاريخ التفسير بصورة غير دقيقة، فيطلق بعض الأحكام دون استقراء تام، ويبني على تلك الأحكام مسائل أخر في تأصيل هذا العلم.

ومن تلك القضايا ما يسمى بمدارس التفسير[1]، سواء نسبت تلك المدارس لمصر من الأمصار، أو لعلم من الأعلام أو لاتجاه معين، فجُعِل لكل مدرسة خصائص تتميز وتنفرد بها عن غيرها، مما يفضي إلى تنوع مصادرهم ومشاربهم، وخصوصاً فيما يتعلق بتفسير السلف وتقسيمهم إلى مدارس متنوعة.

والإشكال الذي يكتنف ذلك التقسيم هو تحديد مصطلح المدرسة أولاً[2]، وثانياً تحديد زمن تلك المدارس ابتداءً وانتهاءً، وانتقاء شيوخها وأعلامها ثالثاً، وإبراز أسسها ومميزاتها وغير ذلك[3].

وما ذكرته آنفاً لا يلغي ما كتبه أولئك الفضلاء أو يطرحه، بقدر ما هو بيان لأثر التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير، ومحاولة للتنبيه على أهمية اعتبار ذلك.

أما تقسيم التفسير باعتبار مصدره إلى تفسير بالمأثور وتفسير بالرأي[4]، ثم تفريع مسائل ينبني عليها أحكام بعد ذلك محل إشكال أيضاً، فمصطلح التفسير بالمأثور يكتنفه إشكالان[5]:

الأول: من حيث الأنواع (تفسير القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين على خلاف في الأخير).

الثاني: من حيث الحكم فيما يجب اتباعه والأخذ به فيكون حجة مقبولة لا تجوز مخالفته وفيما يسوغ فيه الخلاف.

أما التفسير بالرأي فكذلك من حيث حكم القول بالرأي ومخالفة المأثور، وكذلك من حيث تقسيم الرأي إلى محمود ومذموم، وضابط كل قسم، ونتيجة ذلك في تقسيم كتب التفسير بالرأي إلى محمود ومذموم[6].

وبعد هذا كله يكمن إشكال آخر وهو جعل هذين القسمين في مقابلة بعضهما، فيكون التفسير بالرأي قسيماً للتفسير بالمأثور، وهذا يترتب عليه عدة إشكالات من حيث القبول والرد، والصحة والخطأ، وتقسيم الكتب كذلك إلى كتب

(1) لعل أول من استعمل هذا المصطلح – فيما أعلم- الدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون (69/1 وما بعدها)، وتبعه على ذلك جملة من الباحثين، وإن كان ابن تيمية قد أشار إلى أصل هذا التفسير في مقدمته في أصول التفسير (ص131).

(2) ذكر صاحب كتاب تفسير التابعين (369/1) - وهو أحد من تكلم عن مدارس التفسير وقسمها- أن مصطلح المارس التفسيرية لم يتعرض له كثير ممن كتب في المناهج وتاريخ التشريع -حتى المؤلف نفسه لم يتعرض لتحديد المصطلح الذي بنى عليه تقسيمه.

(3) انظر: ما كتبه الدكتور مساعد الطيار حول مصطلح مدارس التفسير في كتابه: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير (ص: 295).

(4) انظر: مناهل العرفان للزرقاني (423/1)، التفسير والمفسرون للذهبي (105/1، 107).

(5) انظر: التفسير بالمأثور نقد للمصطلح وتأصيل للطيار ضمن كتابه مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير (ص: 2).

(6) انظر: تفسير القرآن بالرأي (دراسة تحليلية في تفاسير القرآن) للدكتور عبدالرحمن تركي.

ISSN: 2462-2508

تفسير بالمأثور، وأخرى بالرأي، ولو تأمل الباحث ما سُطر في كتابَي المناهل للزرقاني والتفسير والمفسرون للذهبي في تصنيف كتب التفسير إلى مأثور وإلى رأي علم صحة ما ذكر.

وما ذكر هنا لا يعني نسف جهود هؤلاء الفضلاء، وإنما هو كما قلته سابقاً لبيان أثر التسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير في حل مثل هذه الإشكالات وتصحيح مسارها.

ويتصل بما سبق بسبب مسألة التأليف في أصول التفسير وعلاقتها بكتب التفسير، إذ إن كتب التفسير هي الواقع العملي من قبل أصحابها لهذه الأصول، وقد كان التأليف المستقل في أصول التفسير، متأخراً[1]، بيد أن مقدمات كتب التفسير هي مفتاح للوقوف على أصول التفسير[2]، ولا زالت تلك المقدمات بحاجة إلى دراسة وافية حسب التسلسل التاريخي، ليقف الدارس من خلاله على نشأة أصول التفسير وتطورها.

ويلحق بذلك قواعد التفسير واللغط الذي أثير حول نشأتها والحكم بقاعديتها[3]، مع أن ممارسة المفسرين لها في تفاسيرهم أمر معلوم ومشاهد، وهو بحاجة إلى استقراء تام لكتب التفسير منذ نشأتها، حتى يكون الحكم صحيحا، والنتائج سليمة.

ويقال في مثل ذلك أيضاً في دراسة بعض المصطلحات والحكم عليها كالتفريق بين التفسير وعلوم القرآن، وأصول التفسير وقواعده ونحو ذلك، إضافة إلى الفصل في بعض المسائل كمسألة الإسرائيليات وهل تعد مصدراً من مصادر التفسير، وموقف السلف من حكايتها[4].

كل ذلك لن يتم الوصول فيه إلى قول فصل، ونتيجة واضحة إلا بسبر كتب التفسير من خلال التسلسل التاريخي. والله أعلم.

❖ **المطلب الثالث: تكميل مواطن النقص وتقويم العمل.**

لما كان القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع، كان فهمه غاية يسعى إليها؛ لذلك تسابق العلماء في خدمته من عدة جوانب، من أهمها: تفسيره الذي هو بيان معانيه، وخدمتهم للتفسير لم تكن بدرجة واحدة، بل كانت متفاوتة سواء كانوا في عصر واحد، أم في عصور مختلفة، ولا شك أن التأليف في علم التفسير والعناية به مرّ بمراحل مختلفة من حيث النشأة والتدوين والتأصيل ونحو ذلك، فدراسة تلك المراحل المختلفة لا يمكن إلا عن طريق الدراسة التاريخية لهذا العلم، فهو وحده الذي يستطيع أن يكشف عن مراحل النمو والقلة والكثرة والجمود والتقليد والتجديد في هذا العلم، وهو أيضاً من يساعد على رسم تلك الملامح وبيان أسبابها وطرق تحسينها[5]، ناهيك عن كونه كاشفاً لمصادر التلقي في التفسير، سواء أكان عند أهل السنة أم غيرهم، إذ هي الفيصل في معرفة الأقوال الحقّة من الباطلة، والراجحة من المرجوحة، والقريبة من الغريبة.

وهو الذي يكشف عن سر تميّز بعض التفاسير وانتشارها وأثرها في المؤلفات بعدها، وبه

(1) انظر: أصول التفسير في المؤلفات، دراسة وصفية موازنة (ص:162).

(2) انظر: أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير، لسلمى داود (ص:5).

(3) انظر: التأليف المعاصر في قواعد التفسير، دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية (ص:63 وما بعدها).

(4) انظر: ما أثير حول هذه المسألة من نقاش في ملتقى أهل التفسير (الرابط).

(5) انظر: مقدمات في تاريخ التفسير لمنجد رضوان (ص:349).

ISSN: 2462-2508

يستطيع الباحث أن يقف على القيمة الحقيقية لإضافات المتأخرين وتعقباتهم على المتقدمين.
ومن خلاله يستطيع أن يفسر الباحث بروز تلك الظواهر التي صاحبت التأليف في التفسير ونشأتها، وأسباب تأليفها، وأثرها في مسيرة التأليف في التفسير، كظاهرة الاختصار[1] والحواشي[2] والرسائل التفسيرية وغيرها.
ويتبين الباحث من خلاله المنهج النقدي في التفسير، وتطوره، ودواعيه، وأساليبه، ومميزاته، ومجالاته، وأسسه، وأثره[3].
وبه يستطيع التفريق بين ما هو أصيل وما هو دخيل في التفسير، وما أحدثته الفرق المخالفة من تأويلات وتحريفات[4].
وإذا كان الأمر كذلك فالتسلسل التاريخي للتصنيف في التفسير خير معين على سلوك الجادة في التجديد في التفسير، وذلك من خلال بيان المراد منه، وما يدخله التجديد وما لا يدخله، ومتى وكيف نشأ؟ وأسبابه وبواعثه وضوابطه، والموقف الصحيح من الدعوات المعاصرة للتجديد في التفسير[5].
تلكم أبرز القضايا التي يمكن أن تبرز وتعالج، وإلا فالسبر التاريخي للتصنيف في التفسير يحمل في طياته كثيراً من القضايا، وحسبي من القلادة ما أحاط بالعنق، والله أعلم.

(1) انظر: الاختصار في التفسير لعلي العمري (ص: 54 وما بعدها).
(2) للباحث مسمع صوتي تحدث فيه عن حواشي كتب التفسير، وأسباب وطريقة تأليفها، وكيفية الإفادة منها (الرابط).
(3) للاستزادة: انظر: نقد الصحابة والتابعين للتفسير لعبدالسلام الجار الله، منهج النقد في التفسير لإحسان أمين.
(4) للاستزادة: انظر: الدخيل في التفسير أصوله وضوابطه لعمار حمتو.
(5) للاستزادة: انظر: التجديد في التفسير في العصر الحديث لدلال السلمي.

❖ الخاتمة

وبعد سياحة الباحث في هذا البحث وما يتعلق بمسائله التي عالجها باقتضاب، إذ هو يخاطب في بحثه المتخصصين الذين سيقفون حتماً على مراده، وهو إذ ذاك يقدم لهم ما خلُص به البحث من نتائج، وكان من أهمها:
أولاً: تتبع أهمية العناية بالتسلسل التاريخي في الوقوف على ماهية علم التفسير، وتحديد مصطلح المفسر، ورسم المنهجية العلمية في دراسته، إذ لا يمكن أن يصل لنا هذا الإرث العظيم دون معالم واضحة، ومنهجية بيّنة.
ثانياً: من خلال سبر حركة التفسير منذ نشأته وحتى عصرنا الحاضر يتكشف للباحث تنوع طرائق التأليف، وتعدد مناهج العلماء فيه، واختلاف اتجاهاتهم ومقاصدهم، الأمر الذي يقوده لكيفية التعامل معها، والإفادة منها.
ثالثاً: يتيح السبر التاريخي للتصنيف في التفسير العلاقة بين علم التفسير وغيره من العلوم، وأثر تلك العلاقة على عملية التفسير نفسه، وعلى المفسر كذلك، مما يبين مقدار حاجة المفسر لتلك العلوم، وما يشترط له منها.
رابعاً: إن الوقوف على موارد المفسرين ومصادرهم أثر من الآثار التي يبرزها السبر التاريخي للتصنيف في التفسير، وهو بلا شك مفيد للباحث في معرفة المصادر، وكيفية التعامل معها، وما يتبع ذلك من فوائد عزيزة.
خامساً: محاكمة ما يطلقه الباحثون من تقسيمات أو دعوات في التفسير وأصوله صحة وخطأ متوقفة على السبر التاريخي للتصنيف فيهما، إذ النتيجة فرع عنه.
سادساً: لا يمكن الوصول إلى مواطن النقص في هذا الفن إلا من طريق دراسة تاريخ التفسير، ولا يمكن كذلك تقويم العمل وتجديده إلا من طريقه أيضاً، فهو آمنة من الخطأ والزلل، وخير معين على التكميل والتقويم.

ISSN: 2462-2508

وبعد، فيوصي الباحث في ختام بحثه بما يلي:
أولاً: أوصي الأقسام العلمية والمراكز البحثية بإنشاء فرق علمية متخصصة للكتابة في تاريخ التفسير، إذ الكتابة المحررة النقدية فيه فقيرة وبحاجة إلى عناية.
ثانياً: أقترح على الأقسام العلمية في المعاهد والجامعات بتخصيص مقرر دراسي لتاريخ التفسير، يقف الطالب من خلاله على أهميته وآثاره.
ثالثاً: أدعو إلى إعادة النظر في الكتابة في مناهج المفسرين واتجاهاتهم، وإعمال المنهج التاريخي في الكتابة في ذلك.
رابعاً: أحث نفسي أولاً وزملائي المتخصصين على إعادة النظر في كثير من المسائل المطروحة في التفسير وأصوله المبنية على الاستقراء الناقص، والمغفلة لجانب تاريخ العلم.
خامساً: أهيب بالنقاد والمجددين في علم التفسير استصحاب تاريخ هذا العلم، وسبر أغواره، والوقوف على معالمه، لتصحيح مساره، واستكمال نقصه، وتقويم عمله.
هذا، والله أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً ابتغاء وجهه، وأن يبارك فيه، وينفع به، إنه خير مسؤول، وأقرب مجيب.
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ISSN: 2462-2508

المراجع:

1- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911ه)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

2- الاختصار في التفسير، دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على مختصري ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والبغوي لتفسير الثعلبي، لعلي بن سعيد العمري، الطبعة الأولى، 1436هـ، كرسي الملك عبدالله بجامعة الملك سعود.

3- اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق، لمحمد صالح سليمان، الطبعة الأولى، 1430ه، دار بن الجوزي.

4- أصول التفسير في المؤلفات، دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير، إعداد وحدة أصول التفسير، الطبعة الأولى، 1437هـ، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

5- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:745ه) تحقيق/ عبد الله التركي، الطبعة الأولى، 1436ه، مؤسسة الرسالة.

6- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:745هـ)، تحقيق: عبدالله التركي، الطبعة الأولى، 1436هـ، مركز هجر للبحوث والدراسات.

7- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت:794ه) تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرون، الطبعة الأولى، 1410ه، دار المعرفة.

8- التأليف المعاصر في قواعد التفسير، دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، لمحمد صالح سليمان وآخرين، الطبعة الأولى، 1441هـ، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

9- التجديد في التفسير في العصر الحديث، مفهومه وضوابطه واتجاهاته، لدلال السلمي، الطبعة الأولى، 1438هـ، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه.

10- تصنيف التفاسير، قراءة في التصنيفات المعاصرة، مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، للأستاذ خليل محمود اليماني، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

11- تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة، لمحمد بن عبدالله الخضيري، الطبعة الأولى، 1420هـ، دار الوطن.

12- تفسير التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور(ت: 1393ه)، دار سحنون، تونس.

13- تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت:774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الطبعة الثالثة، 1426هـ، دار طيبة.

14- تفسير القرآن الكريم في كتابات المستشرقين، لعبد الرزاق بن إسماعيل هرماس، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية، العدد رقم (67)، 1423ه.

15- تفسير القرآن بالرأي (دراسة تحليلية في تفاسير القرآن)، للدكتور عبدالرحمن تركي، بحث منشور في مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، العدد الأول، 2015م.

16- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت - لبنان.

ISSN: 2462-2508

17- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الكبرى (ت:310هـ) تحقيق: عبدالله التركي، الطبعة الأولى، 1422هـ، دار هجر.
18- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت:671هـ)، تحقيق: عبدالله التركي، الطبعة الأولى، 1427هـ، مؤسسة الرسالة.
19- الدخيل في التفسير أصوله وضوابطه، لعماد يعقوب حمتو، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
20- الدر المصون غب علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:756هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثالثة، 1432هـ، دار القلم.
21- الدراسات البينية القرآنية، مدخل منهجي لعلاقة القرآن الكريم وعلومه بالتخصصات الأخرى، للدكتور عمر الدهيشي، والدكتور محمد بن حسين الأنصاري، الطبعة الأولى، 1445ه، دار تفسير للنشر والتوزيع.
22- رسالة مراتب العلوم لأبي محمد علي بن أحمد (ت:456ه)، مطبوع ضمن رسائل ابن حزم، تحقيق/ إحسان عباس، الطبعة الأولى، 1983م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
23- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت:597ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، 1422، دار الكتاب العربي.
24- علم طبقات المفسرين، نشأته وتطوره، لمحمد بن بكر آل عابد، دار الطرفين، الطائف، 1431ه.
25- فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:1250هـ)، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، الطبعة الثالثة، 1426هـ، دار الوفاء.
26- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت:597ه)، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر، الطبعة الأولى، 1408هـ، دار البشائر الإسلامية.
27- فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور الكشميري، الطبعة الأولى، 2005م، دار الكتب العلمية.
28- الكشاف عن حقائق التأويل وغوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:538هـ)، الطبعة الثالثة، 1407هـ، دار الكتاب العربي.
29- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث، 1941م.
30- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت:427هـ) تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، 1416هـ، دار التفسير.
31- مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:728ه) جمع: عبدالرحمن بن محمد القاسم، طباعة الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
32- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن عطية الأندلسي (ت:541هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، 1436هـ، وزارة الأوقاف القطرية.

ISSN: 2462-2508

33- مذاهب التفسير الإسلامي، للمستشرق إيجنتس جولدتسيهر، الناشر مكتبة الخانجي في مصر، ومكتبة المثنى ببغداد، 1374ه-1955م.
34- المسائل المشتركة بين علوم القرآن وعلوم الحديث، دراسة وصفية تحليلية، للدكتور فواز الشاوش، الطبعة الأولى، 1441ه، دار طيبة الخضراء.
35- مصادر القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، لحاتم بن صالح الضامن، العدد (38)، المجلد (10)، 1423هـ، آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد.
36- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت:510هـ)، تحقيق: محمد النمر وآخرون، الطبعة الرابعة، 1417هـ، دار طيبة.
37- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت:207هـ)، تحقيق: عماد الدين الدرويش، الطبعة الأولى، 1432هـ، دار عالم الكتب.
38- المفسر، شروطه، آدابه، مصادره، دراسة تأصيلية، لأحمد قشيري سهيل، الطبعة الأولى 1429ه، مكتبة الرشد.
39- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، الطبعة الثانية، 1427ه، دار الجوزي.
40- مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، الطبعة الأولى، 1425هـ، دار المحدث.
41- مقدمات في تاريخ التفسير، لمنجد رضوان أبو بكر، الطبعة الأولى، 1444هـ، دار الفتح.
42- مقدمة في أصول التفسير، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت:728ه) تحقيق: سامي بن محمد بن جادالله، الطبعة الأولى، 1443ه، دار المحدث.
43- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، الطبعة الأولى، 1420ه، دار المعرفة.
44- منهج النقد في التفسير، لإحسان أمين، الطبعة الأولى، 1428هـ، دار الهادي.
45- الموافقات لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت:790ه)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى، 1417ه، دار ابن عفان.
46- مواقع العلوم في مواقع النجوم، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقيني (ت:824ه)، تحقيق: نبيل صابري، الطبعة الأولى، 1439ه، دار غر اس.
47- نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره، للدكتورة فريدة زمرد، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية، كرسي الملك عبد الله للقرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، 1434ه-2013م.
48- النصوص التي نسبها ابن عطية للطبري وهي غير موجودة في تفسيره، للدكتور عبدالرحمن المشد، مركز تفسير للدراسات القرآنية.
49- نقد الصحابة والتابعين للتفسير، دراسة نظرية تطبيقية، لعبدالسلام الجار الله، الطبعة الأولى، 1429هـ، دار التدمرية.
50- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت:764ه) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، 1420ه.
الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت:468ه)

ISSN: 2462-2508

تحقيق: صفوان داوودي، الطبعة الأولى، 1415ه، دار القلم.